الفساد أسبابه أشكاله وطرق مكافحته في الأردن –دراسة ميدانية–

أ. خالد عيادة عليمات – الأردن

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مسببات الفساد ومظاهرة في الوزارات الحكومية في البيئة الأردنية، وتحديد أكثر هذه الاسباب تأثيرا في أحداث الفساد، كما هدفت الى التعرف على افضل الوسائل والطرق في مكافحة الفساد من وجهة نظر العاملين في وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية والبالغ عددهم(283) موظفا.وقد أظهرت النتائج أن الفساد يعود إلى أسباب سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وذاتية وهنالك علاقة ارتباط بينهم كل منهم يغذي الأخر، كما أن للفساد مظاهر وإشكال أبرزها كانت الواسطة والمحسوبية والمحاباة والتمييز.وقد أوصت الدارسة بضرورة تبني إستراتيجية تعالج كافة مسببات الفساد ووضع تشريع تتم صياغته بإحكام وبما يضمن تلافي الثغرات التي ينفذ منها الفاسدين وتشديد العقوبات وانه لا أحد فوق المساءلة مما علت مراتبهم، والاهتمام بعدالة توزيع الحقوق والمكتسبات بين الموظفين، وتفعيل دور القضاء والمحافظة على استقلاليته ونزاهته .

الكلمات المفتاحية: الفساد– الشفافية– المساءلة– وحدات رقابة

Research Summary

The study aimed to identify the causes of corruption and demonstration in the government ministries in the Jordanian environment, and identify more of these reasons influential in the events of corruption, also aimed to identify the best ways and means in the fight against corruption from the perspective of workers in units of internal control in government ministries and numbered (283) employees.

The results showed that corruption was due to political reasons, administrative, and economic and social self and there iscorrelation among t hem feeding each other, as that of themanifestations and forms of corruption notably the favoritism andnepotism, favoritism and discrimination.

Has recommended to study the need to adopt a strategy addressing all causes of corruption legislation being drafted tightly and to ensure to avoid loopholes that performs them corrupt and tighten sanctions and that no one is above accountability, which it raised their rank, pay attention to the justice of the distribution of the rights and gains among employees, and activating the role of the judiciary and the preservation of its independence and integrity.

الإطار الفكري للفساد:

1. المقدمة: إن الفساد (Corruption) ليس شيئاً جديداً في حياة الأمم قديمها وحديثها، ويعتبر ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة، تتداخل فيها عوامل مختلفة، يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، وقد عانت المجتمعات من جراء الفساد وانعكاساته السلبية على الاقتصاد والمجتمع، فالفساد إذا انتشر في مجتمع ما، فإنه يؤدي إلى عرقلة نموه الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يفقده حاضره ويجني على مستقبله، فضلاً عن سيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والمجتمعات، تسوغ الفساد، وتوجد له الأعذار لاستمرار نطاقه في الحياة، ممّا يترتب عليه نتائج وخيمة في جميع النواحي الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية.

2. مفهوم الفساد: تنوعت مفاهيم الفساد وتغيرت تبعاً للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، ممّا جعل من تعريفه محطّ جدل ونقاش من قبل الباحثين، فالفساد في اللغة يعني التلف والعطب أو الاضطراب والخلل(الوسيط، 1973)، ويعني إلحاق الضرر بالإفراد والمجتمعات، ومن هنا يقال أفسد الشيء أي أساء استعماله، وأن هناك خلل يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه.

أما فيما يتعلق بمفهوم الفساد في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فهي متعددة، ولكننا سوف نستعين ببعض المفاهيم المختلفة التي وضعت لتعريف الفساد ومن أهم هذه المفاهيم:

– مفهوم هنتنجون (Huntington,1997) الذي يرى أن الفساد هو "سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.

– مفهوم (E.Simpikins &R.Wralth,1994) اللذان عرفا الفساد بأنه: كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً، ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه.

– مفهوم العالم روبرت تلمان (R.Telman,1986) "الفساد الذي يسود في بيئة تساعد فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً، وتتم معاملاته في سرية نسبية، ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات... وما إلى ذلك.

– كما يعرف البنك الدولي الفساد على أنه "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة" (World Bank,1997) وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد "أنه إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة".

أما (هيجان، 2006) فقد عرف الفساد بأنه "استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل منافٍ للشرع والأنظمة الرسمية، سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أم نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه.

وفي ظل تعدد مفاهيم الفساد وفي ظل غياب تعريف عام متفق عليه، فإنني أخلص إلى مفهوم للفساد يخدم هذه الدراسة بأن الفساد "ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة، بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام

3. خصائص الفساد الإداري: يتميز الفساد ، بعدة خصائص أبرزها(لعيسى، 2009) السرية و اشتراك أكثر من طرف ويرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائدة و سرعة الانتشار.

4. أنواع الفساد: تختلف أنواع الفساد تبعاً للزاوية التي ينظر له منها، فالفساد من حيث الحجم: يمكن أن يكون صغير ويتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، أو كبير وهذا الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين أو السياسيين، ويتميز هذا النوع بضخامة تكلفته، واتّساع تأثيره على المجتمع. أو فساد منظم: وهذا النوع من الفساد يكونّ أطراف الفساد والمبالغ المطلوب دفعها محددة، والنتيجة

المرجوة من الفساد مؤكدة أو فساد غير منظم وهو على النقيض من النوع السابق، حيثُ يحتاج منظمو المشروعات إلى رشوة العديد من المسؤولين، دون أن يتوافر لهم ضمان أكيد على أنّهم لن يواجهوا بطلبات أخرى للرشوة، وقد ينظر إلى الفساد من زاوية نطاق ممارسته، إذا كان يتم داخل حدود الدولة أم يتجاوزها فإنه يمكن تقسيمه إلى نوعين(السالوس، 2005) الفساد المحلي الذي يتم داخل حدود الدولة، ويقتصر على أطراف محليين والفساد الدولي الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عندما تتعامل الدولة مع أطراف خارجية.

5. مظاهر الفساد: للفساد صور وأشكال متعددة تمارس من مختلف نواحي الحياة العملية ولها تأثيرات مختلفة بعضها خطيرة ومدمرة وأخرى أقل خطورة. كما أن مظاهر الفساد تتنوع بتنوع مجالاتها والأطراف المتورطة فيه، إضافة إلى تأثير القيم والنصوص التشريعية والقانونية السائدة في المجتمعات في اعتبار ما هو فاسد من غيره ولعلها ابرز أشكال ومظاهر الفساد الرشوة والاختلاس والسرقة وسوء استغلال المال والتقصير والوساطة واستغلال النفوذ و الابتزاز والتمييز والمحاباة والاحتيال وغيرها.

6. أسباب الفساد ودوافعه: تعددت الدوافع والأسباب المؤدية للفساد نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والنظامية؛ فمن الصعوبة بمكان حصر وتحديد أسباب الفساد بشكل دقيق، نظراً لما يمثله الفساد من ظاهرة اجتماعية في غاية التشابك، وما يرافقه من تباين واختلاف في النفس البشرية والبيئات المحيطة بها. لذا فقد تراوحت الآراء حول أسباب الفساد بين الضيق والاتساع وبين الاتفاق والتناقض؛ فقد يقول بعضهم إن الفساد في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة أما(عبد اللطيف، 2006) فقد حصرها بأسباب اقتصادية حيث تلعب الظروف الاقتصادية المتردية دوراً هاماً باعتبارها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد مثل اتساع تدخل الدولة في الاقتصاد ويكون التدخل الحكومي من خلال الأشكال التالية السياسات الحمائية والإعانات الحكومية والتحكم في الأسعار، كما قد يكون من الأسباب الاقتصادية الفقر وتدني الأجر وسرية بعض الصفقات(المرسي، 2001)، وقد تكون أسباب سياسية بسبب المناخ السياسي وإتباع بعض الدول إيديولوجيات متباينة ومعاصرة تتعارض أو تتفق بشكل أو بآخر مع التعاليم الدينية(عربية، 2006) ، وقد تكون أسباب اجتماعية وثقافية مثل التقاليد الاجتماعية المتجذرة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف ومحاباته لمن يخصّوه

بالقرابة أو الولاء، وتوظيف الانتماءات الفئوية والجهوية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير شرعية، وقد تكون أسباب إدارية وهي أسباب ناشئة من داخل النظام نفسه سواء أكان جهازاً إدارياً أم على مستوى الإدارة العامة مثل غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الإجراءات داخل الأجهزة الحكومية.، فغموض القوانين والتعليمات قد يدفع الموظف العام إلى تفسيرها بشكل يخالف عما ترمي إليه بشكل غير مقصود أو عامداً متعمداً للاستفادة من هذا الغموض لتحقيق مصالحة الخاصة على حساب المصلحة العامة وربما تكون أسباب ذاتية: وهي أسباب كامنة في الشخص وتنبع من ذاته، وغالباً ما يكون محركها قيم ومعتقدات ومبادئ يسلم بها الفرد ويُلزم بها نفسه، وقد صاغ(Robert Klitgard،1998) أسباب الفساد بالمعادلة التالية: الفساد= احتكار+حرية التصرف–الخضوع للمساءلة.

وقد طوّرت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذه بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مساءلة + نزاهة + شفافية)

7. الآثار المترتبة على الفساد: أما آثار الفساد السلبية فهي جسيمة ومتعددة الجوانب، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد آثار الفساد وتكلفته بشكل دقيق، فهو يعيق العملية التنموية والنمو لاقتصادي ويقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص ويبدد الموارد، إذ يحيد بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها فيوجه طاقات وجهود المواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بالأنشطة المنتجة، ويضعف حوافز الاستثمار ويهبط من جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة، كما يسفر عنه انتهاك لحقوق الإنسان في الدول التي يمارس فيها ويحول دون توطيد أركان الديمقراطية، ويولد شعوراً بعدم القناعة والرضا بما هو متوافر ومتاح والسعي إلى الانتفاع بشتى الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية نحو حياة الرفاهية متأثراً بما هو دائر حوله من تطورات هائلة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى العملية، إلاّ إن معظم الدراسات التي تطرقت لدراسة آثار الفساد قد أشارت التي الخسائر التي يمكن أن يسببها على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

8. طرق قياس الفساد: هنالك العديد من الطرق لتقدير قياس الفساد أبرزها طريقة البيانات الاقتصادية الكلية وطريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب ودراسات وبحوث المنظمات الدولية

حيث أن هنالك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية، وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية (عبد القادر،2008).

9. آليات وطرق مكافحة الفساد: تختلف الاستراتيجيات وآليات مكافحة الفساد من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكلّ مجتمع؛ وإن أهمّ متطلبات مكافحة كافة أشكال وصور الفساد، وهو توافر الشفافية والمساءلة والحكم الجيد في المجتمعات التي تسعى للتصدي لظاهرة الفساد، وقد أصبح المواطنون لا يقبلون العودة إلى ما كانوا يغضون النظر عنه في السابق، فتزداد رغبتهم وسعيهم في إخضاع المسؤولين الحكوميين في بلادهم للمساءلة؛ وأن يتّسم نظام الحكم في بلادهم بالنزاهة والرشد معاً.

فقوة كل من الدولة والمجتمع تتحقق إذا ما اتّسم عمل الدولة بالشفافية، وإذا ما خضع القائمون على إدارتها للمساءلة، وإذا ما اتصفت هذه الدولة بالحكم الرشيد(مصطفى، 2001). والبعض يجمل هذه الشروط الثلاثة الأخيرة مرادفاً لمكافحة الفساد بكافة صوره، وخصوصاً الفساد السياسي والإداري، كونها تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتعميق شرعية النظام السياسي، وتعزز الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية في كل دولة. كما توجد العديد من النظريات التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد، وأن يتم اختيارها بما يتناسب مع البيئة التي ستطبق هذه النظرية، وأهمها(ابن حاسن، 2005) نظرية الاختيار العام ويرى أنصار هذه النظرية بأنه يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك بالتحرر الاقتصادي، والحدّ من قوة الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية، كالخصخصة وإزالة الرقابة على الأسعار، وعلى القطاع المصرفي، وإزالة المعونات، وتخفيض التعريفات الجمركية، وأشكال الرقابة الأخرى على التجارة، وتخفيض حجم القطاع العام، والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، وتخفيض فرص جني الريع يقلل من الفساد أو من خلال مدخل الجماعية فيرون إمكانية الحد من الفساد بخلق المؤسسات الديمقراطية الجديدة، كالمشرعين المنتخبين، ولجان البرلمانات المنتخبة والمؤسسات الرقابية ونحوها؛ لأن هذه الإصلاحات السياسية تساهم في خلق

بيئة أكثر حفزاً في تخفيض الفساد؛ لأنها تزيد الاستجابة السياسية لرغبة أفراد المجتمع أو من خلال مدخل الأشواك المتعددة حيث تقوم جهود مكافحة الفساد وفقاً لمدخل الأشواك المتعددة على مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية، أما الجانب العملي لمكافحة الفساد التي يجب أن تشملها آليات مكافحة الفساد، ضمن إطار عملي بشكل شمولي، من خلال الجوانب الآتية:-

أ. الجانب الاقتصادي: إن المعالجة الاقتصادية ينبغي أن تهتم بكيفية الحد من الطلب على الفساد وعرضه، وذلك من خلال التأثير على العوامل التي تزيد كل منهما، وإن كان من غير المتوقع أن يصبح مستوى الفساد في مجتمع صفراً، إلا أنه ينبغي محاربة الفساد، حتى يصل إلى ذلك المستوى الذي يتساوى عنده التكلفة الحدية مع المنفعة الحدية، وذلك عن طريق ربط العقوبات بالمنفعة الحدية من الفساد

ب. الجانب الإداري: تبدأ الخطوط الأولى على طريق مكافحة الفساد بالحاجة إلى إحداث تغيرات إدارية وإصلاحات داخلية في قطاعات الخدمة العامة

ج. الجانب السياسي: إن أية إستراتيجية تعتمد سياسات إصلاحية على المستويين الاقتصادي والإداري بمعزل عن الإصلاحات السياسية هي إستراتيجية ناقصة البينان ولن تمهد لترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، كما تلعب الجهود الدولية والمحلية دورا كبيرا في مكافحة الفساد أبرزها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الشفافية الدولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لم يعد خافيا على أحد ما تسببه ظاهرة الفساد مند آثار سلبية عدة تنعكس مباشرة على كافة الجوانب الحياتية، مما يستوجب تناول هذه الظاهرة بمزيد من الدراسة والتحليل للتعرف على أسبابة ومظاهرة الحقيقة في البيئة الأردنية من أجل المساعدة في وضع استراتيجيات مكافحة أكثر فعالية تتناسب مع واقع البيئة المحلية، ونحن نواجه استحقاقات كثيرة تتطلب أصلاحا طال انتظاره، وأن مسالة محاربة الفساد قد تأخذ مكانها في برنامج الإصلاح المنشود في الأردن وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالي:-

1. ما هي الأسباب التي تدفع الموظفين للسلوك الفاسد في الأردن؟
2. ما هي أشكال ومظاهر الفساد التي يلجأ إليها الموظفين الفاسدين؟
3. ما هي أنجع الوسائل والأساليب التي تحد من الفساد وتكافحه؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الأسباب الفساد في الأجهزة الحكومية الأردنية .
2. تحديد أكثر هذه أسباب تأثيرا في أحداث الفساد والعلاقة بينهما.
3. التعرف على أكثر أشكال ومظاهر الفساد شيوعا في الأردن.
4. التعرف على الأساليب والوسائل التي تحد من الفساد وتكافحه في الأردن.
3. الخروج بنتائج وتوصيات قد تسهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الفساد ليتم مراعاتها في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لمكافحته الفساد وتجفيف منابعه.

– فرضيات الدراسة : وقد أتجه الباحث إلى صياغة فرضيات تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة، بالتركيز على الأسباب لأن وضوحها يساهم في توقع أشكال الفساد السائد ويزيد من فرص نجاح وسائل المكافحة و تسند الدراسة إلى الفرضيات التالية :

1. يعود الفساد في الأردن إلى أسباب سياسية وإدارية واجتماعية وذاتية واقتصادية.
2. تؤثر العوامل الإدارية أكثر من بقية العوامل الأخرى في أحداث الفساد.
3. هناك علاقات ارتباط بين العوامل السياسية والإدارية والاجتماعية والذاتية والاقتصادية المسببة للفساد.

أهمية: الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الأمور التالية:–

1. تزايد الاهتمام بموضوع الفساد وإدراك الدولة بضرورة وضع الاستراتيجيات الملائمة لاحتوائها والسيطرة عليها، لما يرافقه بعض الآثار السلبية .
2. معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الفساد، وأشكاله وطرق مكافحته ليتم مراعاتها من الأجهزة المختصة في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتحسين آليات مكافحته.
3. قلة الأبحاث النظرية والتطبيقية في مجال الفساد وبالتالي يؤمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية وعملية مناسبة لسد بعض الفراغ الموجود في أدبيات الإدارة العربية في هذا المجال.

4. يعتبر البحث الأول (في حدود علم الباحث) الذي يتناول أسباب وأشكال وطرق الحد من الفساد في الأردن علاوة على توقيتها لما يشهده الأردن من إصلاحات في مختلف الميادين.

– الدراسات السابقة:

هناك العديد من الإسهامات العلمية في مجال دراسة الفساد على المستوى النظري، أما على المستوى العلمي التطبيقي فهناك ندرة في الدراسات الميدانية وخاصة العربية وقد يعود ذلك لحساسية الموضوع وابرز هذه الدراسات العربية والأجنبية:–

1. دراسة(الفاعوري، 1997) بعنوان الواسطة في القطاع العام الحكومي وبينت أن الواسطة متفشية في ممارسات الإدارة الوسطى في مختلف المؤسسات الحكومية الأردنية وتؤدي إلى إعاقة العمل الوظيفي وعزت أسبابها إلى الروتين وغياب العدالة في المعاملة كما كشفت أن الواسطة محببة اجتماعيا وتعززها البيئة الاجتماعية.

2. دراسة(الشهابي و داغر، 2000) بعنوان العوامل المؤثرة في الفساد وركزت على الأسباب الكامنة وراء ارتكاب جرائم الفساد وتميزت بمحاولتها التعرف على الخصائص الفردية والبيئية والتنظيمية لمرتكبي الفساد وخلصت الدراسة أن معظم مرتكبي الفساد من الشباب ومن خدماته قليلة ومتدني المستوى التعليمي.

3. دراسة(الاعرجي، 2003)، بعنوان الفساد وعلاقة بالغش في سن الدراسة وربطت ما بين الفساد والغش في المرحلة الجامعية حيث وجدت أن هناك ارتباط وثيق بينهم وواصى الباحث بضرورة تبني وتفعيل الإجراءات التربوية.

4. دراسة(عبد الحليم، 2004) بعنوان الفساد الدوافع والأسباب وكانت ابرز نتائجها احتلال العوامل القيمية والاجتماعية المرتبة الأولى في ممارسة الفساد كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة رواتب الموظفين وحوافزهم وتحديث التشريعات والقوانين لتعالج الممارسات الحديثة للفساد.

5. دراسة(معابرة، 2005) بعنوان الفساد ومعاييره وتوصلت الدراسة بأنه لا يوجد مفهوم محدد للفساد وان أهم المعايير يعتمد على علم الإدارة المعاصرة لتميز التصرف الإداري هي المعيار القيمي.

6. دراسة(Mitr,2000) بعنوان الفساد المجتمعي في الهند حيث أشار إلى أن الفساد السياسي المرتبط بالانتخابات هو السبب للرئيس للفساد واقتراح لا بد من إجراء إصلاحات سياسية في الإدارة الحكومية.

7. دراسة(Baff,2002) بعنوان تحديات الفساد المالي الجديد في الولايات المتحدة حيث بينت الدراسة أن الشركات واسعة النفوذ الأقدر على الفساد والتأثير على القرارات الحكومية واقترح الباحث إجراء إصلاحات تنظيمية وقانونية سريعة في البيئة الأمريكية.

8. دراسة (Flatters, Macleod,2004) بعنوان الفساد والضرائب حيث بينت الدراسة بان هناك محاولة تآمر بين دافعين الضرائب والقائمين على تحصيلها واقترح الباحث من وضع نظام فعال في جمع الضرائب وان يكون هناك عقوبات رادعة للفاسدين.

بالإضافة إلى دراسات أخرى مثل دراسة(Ouma, 1991) ودراسة (Ades and Die Tella 1996) و دراسة أمينوزمان (Aminuzzaman, 1996) و دراسة (Goudie and Stange, 1997)، و دراسة (تانزي و دافودي Tanzi & Davoodi 1997) ودراسة (شانغ جين وي Shang-Jin Wei, 1998) ودراسة ,(Prateek Goortha 2000)،

– **منهجية الدراسة** : تعتمد هذه الدراسة الميدانية في منهجيتها على الأسلوب الوصفي التحليلي، كما تستمد الدراسة بياناتها ومعلوماتها من المصادر **الرئيسة التالية:–**

أ–مصادر ثانوية جاهزة : تتمثل في المقتنيات المكتبية أهمها الكتب والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والوثائق الرسمية.

ب–مصادر أوليه: تتمثل في جمع البيانات مباشرة من الميدان بواسطة استبانه تم تصميمها لغايات هذه الدراسة، حيث تم اختبار صدق الاستبانه وثباتها من خلال التحكيم والتجريب الأولى وإدخال التعديلات اللازمة عليها قبل إعادة تصميمها وتوزيعها بشكل نهائي على مجتمع الدراسة.

– عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

– مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الاجهزة الرقابية في الوزارات والبالغ عددهم(283) موظفا وتم توزيع عينة عشوائية تبلغ(110) موظفا. وتم استرداد (97) استبانه تم استبعاد (7) منها ليصبح عدد الاستبانات الملائمة للتحليل(90) استبانه، وعليه تكون نسبة الردود 82% وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة.

– أداة الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة قام الباحث بتطوير استبانه هدفت إلى تحقيق أهداف الدراسة حيث تكونت من أربعة أجزاء أساسية، وفيما يلي وصف لأجزاء هذه الاستبانه.

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على المعلومات الشخصية المتعلقة بالموظفين والتي شملت (الجنس، العمر، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، التخصص).

الجزء الثاني: يشتمل هذا الجزء على(28) فقرة تشمل أسباب الفساد وتقاس كل فقرة بمقياس خماسي مكون من خمسة مستويات للإجابة، وقسمت فقرات هذا الجزء إلى ستة متغيرات كالتالي:-

1-أسباب سياسية وخصص له (7) فقرات.

2-أسباب إدارية وخصص له (6) فقرات.

3 –أسباب اجتماعية وخصص له (6) فقرات.

4. أسباب ذاتية(شخصية)وخصص له (4) فقرات.

5-أسباب اقتصادية وخصص له (5) فقرات.

الجزء الثالث: : يشتمل هذا الجزء على(8) فقرات تشمل أشكال الفساد.

الجزء الرابع: يشتمل هذا الجزء على(13) فقرة تشمل عوامل تساعد على التقليل أو الحد من الفساد وبالتالي مكافحته.

- صدق الاستبانه وثباتها

لمعرفة مدى صدق الاستبانه قام الباحث بعرضها على مجموعة من الاساتذه المختصين، كما تم عرضها على مجموعة من موظفين الوحدات الرقابية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية لتحكيمها من قبلهم وبعد الأخذ بملاحظاتهم تم تعديل الاستبانه بما يتناسب مع طبيعة الدراسة حتى أصبحت في صورتها الحالية.

ولتأكد من ثبات الأداة تم توزيع الاستبانه على عينه عشوائية مكونه من(15) من الموظفين في وحدات الرقابة وتم إعادة الاختبار على نفس العينة، وقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي(كرونباخ ألفا) لجميع فقرات لاستبانه كما هو مبين في الجدول رقم(1)، ونلاحظ أن معاملات الاتساق الداخلي كانت أكثر من(70%)، مما يشير إلى قوة الارتباط والاتساق ما بين الإجابتين، كما تدل على ثبات الأداة وقدرتها على قياس الأهداف الموضوعة(Sekaran,1992)

جدول رقم(1)

معاملات الاتساق الداخلي(كرونباخ ألفا)

المجال	ألفا
أسباب الفساد	%91
أشكال الفساد	%92
عوامل تساعد على الحد من الفساد	%84

– إجراءات الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، قام الباحث بتوزيع الاستبانات باليد على مجتمع الدراسة البالغ عددهم(110) من خلال زيارتهم في مواقع عملهم ، وطلب الباحث منهم الإجابة عن كل فقرة من فقرات الاستبانه بوضع أشار (X) في المكان المناسب لكل فقرة حسب السلم الخماسي، كما بين لهم الباحث بان الإجابات سوف تعامل بسرية تامة ولن تكون إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وان تكون الإجابة بموضوعية من اجل الحصول على معلومات صادقة تخدم البحث موضوع الدراسة.

وقد صنفت الإجابات إلى خمسة مستويات هي: موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق جدا، بحيث تعطى خمس درجات لإجابة موافق جدا، وأربع درجات لإجابة موافق، وثلاث درجات لإجابة محايد، ودرجتان لإجابة غير موافق، ودرجة واحدة لإجابة غير موافق جدا فيكون المدى للمستويات كما يلي:-

المدى من (1-2.49) للدلالة على مستوى منخفض.

المدى من (2.50-3.49) للدلالة مستوى متوسط.

المدى من (3.50-5) للدلالة على مستوى عالي.

– المعالجة الإحصائية

تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي في تحليل البيانات الواردة في الاستبانه ومنها مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والاختبارات الإحصائية التي تخدم الدراسة.

– وصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة

للتعرف على خصائص أفراد مجتمع الدراسة تم اعتماد التحليل الوصفي المتمثل بحساب التكرارات والنسب المئوية وذلك وفقا لمتغيرات الدراسة، وفيما يلي وصف لخصائص الأفراد وفقا لهذه المتغيرات:-

1–الجنس : يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

جدول رقم(2)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	جميع الفقرات
العدد	76	24	90
النسبة المئوية	%84.4	%26.6	%100

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن (84.4%) من أفراد مجتمع الدراسة من الذكور وهذا يدل على أن غالبية العاملين في وظائف التدقيق هم من الذكور كونها تتطلب عملا ميدانيا مما يتسبب في عزوف بعض الإناث عن التوجه إلى مثل هذه الوظائف.

2 –**العمر**: يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر

جدول رقم(3)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر

الفئة العمرية	30 سنة فأقل	31-35سنة	36-40 سنة	41 فأكثر	جميع الفقرات
العدد	12	39	35	5	90
النسبة المئوية	%13.3	%43.3	%38.8	%5.5	%100

يظهر من نتائج الجدول رقم (3) إلى أن اغلب المراقبين يقعون ضمن الفئة العمرية (31-40) سنة، حيث شكلت هذه الفئة ما نسبته (82.1%) من أفراد مجتمع الدراسة، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى أن وصول الفرد إلى وظيفة مراقب يتطلب تدرجه في السلم الوظيفي في مستويات مختلفة ويكون من أصحاب الخبرة مثل ذلك يحتاج لفترة زمنية معينة.

3–سنوات الخدمة: يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخدمة

جدول رقم(4)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	5 سنوات فاقل	6-10 سنوات	11-15سنة	16-20سنة	21 سنة فأكثر	جميع الفقرات
العدد	25	23	20	20	2	90
النسبة المئوية	%27.8	%25.6	%22.2	22.2	2.2	%100

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن فئات سنوات الخدمة متقاربة حيث أن كل فئة تكون مسؤولة عن تدقيق نوع معين من المعاملات.

4–المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

جدول رقم(5)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا	جميع الفقرات
العدد	3	31	49	6	90
النسبة المئوية	%3.3	%34.4	%54.4	%6.7	%100

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (5) أن ما نسبته (54.4%) من أفراد مجتمع الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، وهذا يدل على توجه تعيين مراقبين حملة المؤهلات العلمية الملائمة للوظيفة

5–التخصص: يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير التخصص

دول رقم(6)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير التخصص

التخصص العلمي	محاسبة	إدارة	اقتصاد	قانون	أخرى	جميع الفقرات
العدد	57	23	9	6	5	90
النسبة المئوية	%63.3	25.5	%10.0	%6.6	%5.5	%100

ونلاحظ من الجدول السابق أن ما نسبته (68.9%) من تخصص المحاسبة ويعود ذلك لمتطلبات وظيفة المراقب التي تحتاج لطرق محاسبية.

– تحليل بيانات مجتمع الدراسة:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في كل مجال من مجالاتها، وللحكم على المتوسطات الحسابية تم استخدم مقياس التصحيح السالف الذكر.

أولا:–أسباب الفساد

1–الأسباب السياسية للفساد:

يوضح جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب السياسية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب السياسية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	التساهل في معاقبة الفاسدين وعدم فرض العقوبة المناسبة بحقهم.	4.24	0.79
.2	قلة وجود القدوة الحسنة وفساد بعض أصحاب القرار.	4.21	0.83
.3	ارتفاع معدل دوران المسؤولين.	4.14	0.91
.4	ضعف الفرصة أمام الرأي العام لنقد الانحرافات.	4.12	1.01
.5	الشعور بنقص العدالة في توزيع المكتسبات والحقوق بين المواطنين.	3.99	0.95
.6	صعوبة إجراءات رفع الدعاوي والتقاضي أمام المحاكم.	3.91	1.07
.7	الخوف من بطش أصحاب النفوذ والانصياع لأوامرهم.	3.80	1.06
	جميع الفقرات	4.05	0.94

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب السياسية للفساد بلغ (4.05) وبانحراف معياري (0.94)، وبدرجة مرتفعة مما يدل أن الأسباب السياسية تلعب دوراكبيرا في الفساد، حيث نلاحظ من الجدول أن فقرة "التساهل في معاقبة الفاسدين وعدم فرض العقوبة المناسبة بحقهم جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.24)، تلتها في المرتبة الثانية فقرة " قلة وجود القدوة الحسنة وفساد بعض أصحاب القرار وبمتوسط حسابي (4.21)، وهذه النتيجة تؤكد أهمية العوامل السياسية في أحداث الفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.94) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

2. الأسباب الإدارية للفساد:

يوضح جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الإدارية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الإدارية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تغاضي المدراء عن معاقبة المخالفين وضعف المساءلة.	4.19	0.87
2	ضعف الرقابة الإدارية وقصورها عن كشف الانحرافات.	4.12	0.88
3	احتكار الموظف لسلطة اتخاذ القرار واتساع نطاق التقدير الشخصي.	4.06	1.00
4	تدني مستوى الشفافية في صنع القرار وتوفر المعلومات للجميع بشكل عادل.	3.08	0.87
5	قصور عمليات الإصلاح الإداري في معالجة الجوانب الفنية مثل الروتين وتعدد الإجراءات وتداخل الصلاحيات.	3.07	0.93
6	غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الاجراءات	3.02	0.99
	جميع الفقرات	3.59	0.92

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الإدارية للفساد بلغ (3.59) وبانحراف معياري (0.92)، وبدرجة مرتفعة، وقد جاءت فقرة تغاضي المدراء عن معاقبة المخالفين وضعف المساءلة بمتوسط حسابي(4.19) وفقرة ضعف الرقابة الإدارية وقصورها عن كشف الانحرافات بمتوسط حسابي (4.12) وفقرة " احتكار الموظف لسلطة اتخاذ القرار واتساع نطاق التقدير الشخصي بمتوسط حسابي(4.06)، مما يدل على أن الأسباب الإدارية تلعب دورا كبيرا في الفساد، وهذه النتيجة تؤكد أهمية العوامل الإدارية في أحداث الفساد لأن ضعف الإدارة يعطي مجالا للفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.92) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

3. الأسباب الاجتماعية للفساد:

يوضح جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الاجتماعية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاجتماعية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	فساد أخلاق بعض الناس وانحطاط قيمهم.	4.16	0.98
2	التقاليد الاجتماعية والعلاقات العرقية والتعصب للأقارب.	3.92	0.1.04
3	جهل وعدم وعي المواطنين بحقوقهم.	3.82	1.04
4	شيوع الإسراف والترف ومظاهر الحياة المادية.	3.71	0.95
5	عدم استهجان المجتمع لأشكال الفساد.	2.98	1.17
6	تشجيع المجتمع للفساد وعدم نبذ مرتكبيه	2.85	1.28
	جميع الفقرات	3.57	0.92

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الاجتماعية للفساد بلغ (3.57) وبانحراف معياري (0.92)، وبدرجة مرتفعة وقريبة من المتوسط، مما يدل على أن الأسباب الاجتماعية للفساد تلعب دوراكبيرا في الفساد، وهذه النتيجة تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية التي تساعد على الفساد لأن العلاقات والضغوط الاجتماعية التي يتعرض لهم الموظفين من أجل المحاباة والتميز تؤدي إلى أحداث الفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.92) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

4. الأسباب الذاتية(الشخصية) للفساد:

يوضح جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الذاتية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الذاتية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف الالتزام بتعاليم الدين ونقص الوازع الديني	4.84	0.82
2	سيطرة الجشع والرغبة في جمع المال.	4.07	0.80
3	تدني مستوى الولاء للدولة وضعف صفات المواطنة الصالحة.	4.03	0.88
4	قلة الوعي بأثر الفساد السلبي على المجتمع	3.58	1.14
	جميع الفقرات	4.13	0.91

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الذاتية(الشخصية) للفساد بلغ (4.13) وبانحراف معياري (0.91)، وبدرجة مرتفعة، حيث احتلت فقرة ضعف الالتزام بتعاليم الدين ونقص الوازع الديني على المرتبة الأولى وبمتوسط(4.84) وبدرجة مرتفعة وهذا يدل على أن الأسباب الذاتية تلعب دورا كبيرا في الفساد، وهذه النتيجة تؤكد أهمية نشر الوعي بين الموظفين لأثر الفساد على الفرد والمجتمع ، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.91) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

5. الأسباب الاقتصادية للفساد:

يوضح جدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاقتصادية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة.	3.92	1.01
2	تدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة.	3.76	0.91
3	المنافسة على كسب الأرباح واقتناص الفرص.	3.61	0.95
4	القيود الاقتصادية على المنظمات.	3.37	0.92
5	أتساع تدخل الدولة في الجوانب الاقتصادية.	3.20	0.94
	جميع الفقرات	3.59	0.94

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية للفساد بلغ(3.59) وبانحراف معياري (0.94)، وبدرجة مرتفعة وقريبة من المتوسط، حيث احتلت فقرة عامل اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة. درجة مرتفعة وكذلك تدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة، وهذه النتيجة تؤكد أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في الفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.94) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

ثانيا: أشكال الفساد:

يوضح جدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بأشكال الفساد التي يلجأ إليها الموظفين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أشكال الفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الواسطة	4.52	0.62
2	المحاباة والتميز	4.27	0.80
3	سواء استخدام المال العام والتقصير	3.82	0.97
4	قبول الهدايا الرمزية	3.52	1.13
5	الرشوة	3.20	1.01
6	الاختلاس	3.05	1.00
7	التزوير	2.69	0.98
8	الابتزاز	2.59	1.08
	جميع الفقرات	3.45	0.94

تبين نتائج الجدول السابق أن أكثر أشكال الفساد شيوعا هي الواسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.52) وبانحراف معياري (0.62) الأمر الذي يتطلب ضرورة دراسته لتخفيف من انتشاره في البيئة الأردنية في حين جاء مظهر المحاباة والتميز في المرتبة الثانية وهذا يعود أن أغلب المجتمع الأردني عشائري ويرتبط بروابط عرقية وعنصرية وأن حصول الواسطة والمحسوبية والمحاباة والتميز على المراتب الأولى يدل على قوة تأثير الأسباب الاجتماعية في أحداث الفساد في البيئة الأردنية.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن مظاهر الفساد الأولية أو الأقل خطرا حصلت على درجة انتشار مرتفعة أما مظاهر الفساد الأكثر خطورة فقد حصلت على درجة شيوع متوسطة فمثلا الابتزاز يعتبر من اخطر مظاهر الفساد ويعد مدى انتشاره مؤشرا على درجة استشراء الفساد، ولذا حصوله على درجة انتشار متوسطة في البيئة الأردنية يدل على ضرورة اليقضه والاستعداد للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تشير النتائج غلى قربها من منطقة الخطر.

ثالثا: العوامل التي تحد من الفساد

يوضح جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على الحد أو التقليل من الفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل التي تساعد على التقليل من الفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تذليل عقبات كشف ومعاقبة المتورطين بقضايا الفساد بغض عن النظر عن مراكزهم ونفوذهم.	4.75	0.74
2	تفعيل دور القضاء لمحاكمة المتورطين بنزاهة واستقلالية.	4.58	0.83
3	أبراز الوازع الديني ونشر تعاليم الدين.	4.56	0.75
4	التنشئة الاجتماعية المبنية على الأخلاق والرقابة الذاتية .	4.56	0.93
5	الاستعانة بقيادات إدارية تتسم بالنزاهة وتعطى القدوة الحسنة.	4.55	0.74
6	الالتزام بمبدأ الجدارة والكفاءة في التعيين والترقية.	4.49	0.74
7	رفع رواتب الموظفين.	3.98	0.78
8	عدالة توزيع الدخل والمكتسبات بين الموظفين.	3.67	0.97
9	تطبيق إشهار الذمة المالية.	3.45	0.83
10	تطوير نظام الحوافز لدى الموظفين.	3.22	0.92
11	التشهير بأسماء المتورطين في قضايا الفساد.	2.8	0.82
12	تنمية القيم الرافضة للفساد وترسيخ قواعد وأخلاقيات العمل.	2.7	0.97
13	وضع القواعد والتعليمات الواضحة وتقليص مجال القرار التقديري.	2.43	0.83
	جميع الفقرات	4.03	0.89

تبين نتائج الجدول السابق أن أكثر العوامل التي تحد أو تقلل من الفساد الفقرة المتعلقة تذليل عقبات كشف ومعاقبة المتورطين بقضايا الفساد بغض عن النظر عن مراكزهم ونفوذهم بمتوسط

حسابي(4.75) والفقرة المتعلقة بتفعيل دور القضاء لمحاكمة المتورطين بنزاهة واستقلالية بمتوسط حسابي(4.58) والفقرة " أبراز الوازع الديني ونشر تعاليم الدين. (4.56) وفقرة التنشئة الاجتماعية المبنية على الأخلاق والرقابة الذاتية (4.56) احتلت المراتب الأولى في التقليل من الفساد وتظهر هذه النتيجة أهمية عند يخلق حافزا لدى الموظفين بعدم ارتكاب الفساد كون القانون يطبق على الجميع دون تمييز، ومنح القضاء الدور المناط به بعيدا عن اغتيال الشخصية وان يكون القضاء مستقلا ضمان محاكمة عادلة ونزيهة، ولا بد من إجراء الإصلاحات المناسبة بشكل دقيق وعادل وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف المكافحة.

كما نلاحظ بان أفراد عينة الدراسة يؤكدون فعالية كل وسائل المكافحة التي تم عرضها مما يعني درجة فعالية عالية وهذا يظهر من خلال الانحراف المعياري والبالغ(0.89) مما يدل على انسجام أفراد عينة الدراسة.

– اختبار الفرضيات

1. يعود الفساد في الأردن إلى أسباب سياسية وإدارية واجتماعية وذاتية واقتصادية.

تقوم الفرضية الأولى في الدراسة على تحديد مدى وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أسباب الفساد ولاختبار الفرضية تم استخدام Friedman Two-Way Anova كما هو مبين في الجدول رقم(14)

جدول رقم(14)

نتائج اختبار فريدمان لتحليل التباين باتجاهين لقياس مدى الاختلاف في أسباب الفساد

المتغير	الوسط الترتيبي
أسباب الاجتماعية	2.03
أسباب اقتصادية	1.98
أسباب إدارية	1.92
أسباب سياسية	1.87
أسباب الذاتية	1.82
مستوى الدلالة 000441	6.2407 Chi Square

وكما تشير النتائج بالجدول هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الأسباب الخمسة حيث بلغت قيمة Chi Square و(6.2407) وبمستوى دلالة(0.0441) وأن أكثر العوامل أهمية في التأثير على مستوى الفساد هي الأسباب الذاتية وتشير ما تم التوصل إليه في دراسات سابقة إلى أهمية العوامل البيئة المبحوثة، بالتالي ضرورة إيلاء هذه الأسباب العناية المناسبة عند وضح استراتجيات للحد من الفساد.

2. تؤثر الأسباب الإدارية أكثر من بقية العوامل الأخرى في الفساد.

يبين الجدول رقم(15) ترتيب لكل مجموعة مسببة للفساد مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة أسباب الفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أسباب ذاتية	4.13	0.91
2	أسباب سياسية	4.05	0.94
3	أسباب إدارية	3.59	0.92
4	أسباب اقتصادية	3.59	0.94
5	أسباب الاجتماعية	3.57	0.92
	جميع الفقرات	3.88	0.93

وفي ضوء ذلك نلاحظ أن أعلى وسط حسابي كان من نصيب الأسباب الذاتية ويعتبر أسباب العوامل الذاتية مؤشر على مدى أهمية العوامل البيئة المبحوثة، بالتالي ضرورة إيلاء هذه الأسباب العناية المناسبة عند وضح استراتجيات للحد من الفساد وذلك بإيلاء الجانب التربوي والقيمي الاهتمام الأكبر، وعدم الاقتصار على جانب الإصلاحات الإدارية كوسيلة وحيدة، وهذه النتيجة تؤدي إلى رفض الفرضية التي نصت على أهمية الأسباب الإدارية في الفساد وهذه تخالف دراسة(الشهابي واغر 2000) على الأهمية النسبية للعوامل الإدارية في التأثير في سلوك الفساد.

3. هناك علاقات ارتباط بين العوامل السياسية والإدارية والاجتماعية والذاتية والاقتصادية المسببة للفساد.

ولمعرفة العلاقة التي تربط أسباب الفساد مع بعضها لبعض، وانه من الصعوبة بمكان عزل أحد هذه العوامل عن الأخرى، بل أن ازدياد الأسباب الاجتماعية يمكن أن يكون ناتج عن أسباب اقتصادية، كما أن الأسباب الذاتية يمكن أن تؤثر في الأسباب الإدارية أو ربما السياسية وغير ذلك من العلاقات وللتأكد من صحة ذلك ، فقد استخدم الباحث معامل ارتباط (بيرسون) لقياس العلاقات بين العوامل المسببة للفساد والمبينة في الجدول رقم(16)

جدول رقم (16)

معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين أسباب الفساد المختلفة

العوامل المسببة للتهرب	أسباب سياسية		أسباب إدارية		أسباب اجتماعية		أسباب ذاتية		أسباب اقتصادية	
	r	α	R	α	R	A	r	α	r	α
أسباب سياسية	1	--	*0.482	0.00	*0.521	0.00	*0.380	0.00	*0.276	0.00
أسباب إدارية			1	--	*0.553	0.00	*0.321	0.00	*0.355	0.00
أسباب اجتماعية					1	--	*0.503	0.00	*0.383	0.00
أسباب ذاتية							1	--	*0.493	0.00
أسباب اقتصادية									1	0.00

(**) دال إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) نلاحظ في الجدول السابق وجود علاقات إيجابية بين جميع العوامل المسببة للفساد حيث كانت قيمة ($\alpha = 0.00$) كما ظهرت قيمة(r) موجبة لسائر العلاقات الأمر يعني بقبول الفرضية والتي تفيد بوجود علاقات ارتباط إيجابية دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسباب الإدارية والذاتية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفساد، وبالنظر إلى أرقام الجدول السابق نلاحظ أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط كانت(0.553) وهي تشير إلى مدى قوة العلاقة بين الأسباب الإدارية والأسباب الاجتماعية وهذا يؤكد أن العوامل الاجتماعية والمتعلقة بالضغوط الأقارب والأصدقاء للموظف تكون سبب بعدم تطبيق الإجراءات وبالتالي يؤدي إلى عدم العدالة والمساواة بين المواطنين مما يؤدي على سلوك السلوك الفاسد، كما نخلص إلى نتيجة بأنه حتى يكتب لإستراتيجية الحد من

الفساد النجاح يجب أن تكون الإستراتيجية شاملة لكافة أسباب الفساد لان كل سبب يؤثر بالأخر.

النتائج والتوصيات

أ–النتائج

1. يعود الفساد إلى أسباب سياسية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (4.05) بدرجة تأثير مرتفعة، ويعزى ذلك إلى التساهل في معاقبة الفاسدين وعم فرض العقوبة المناسبة بحقهم علاوة على قلة وجود القدوة الحسنة وفساد بعض أصحاب القرار وارتفاع معدل الدوران الوظيفي.

2. يعود الفساد إلى أسباب إدارية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.59) بدرجة تأثير مرتفعة، ويعزى ذلك إلى تغاضي المدراء عن معاقبة الفاسدين وضعف المساءلة، علاوة على ضعف الرقابة الإدارية وقصورها في كشف الانحرافات وأتساع نطاق التقدير الشخصي .

3. يعود الفساد إلى أسباب اجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.57) بدرجة تأثير مرتفعة، وقريبة من المتوسط ويعزى ذلك إلى الروابط والضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها الموظفين.

4. يعود الفساد إلى أسباب الذاتية(شخصية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (4.13) بدرجة تأثير مرتفعة، ويعزى ذلك إلى غريزة الإنسان الأنانية التي تسعى إلى الجشع والرغبة في جمع المال وضعف الوازع الديني لديهم.

5. يعود الفساد إلى أسباب اقتصادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.59) بدرجة تأثير مرتفعة، وقريبة من المتوسط ويعزى ذلك تدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة والفروق الطبقية بين الموظفين.

6. تلعب الأسباب الشخصية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية مرتبه حسب الأهمية دورا بارز في الفساد وكل منهما يؤثر على الأخر.

7. أظهر الدراسة مدى تفشي ظاهرة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والتميز من حيث درجة الانتشار مما يدل على قوة تأثير الولاءات الضيقة من تقاليد اجتماعية وعلاقات في توجيه الأفراد نحو السلوك الفاسد.

8. أظهرت الدراسة حصول جميع وسائل المكافحة على درجة فعالية مرتفعة مما يدل على أهمية هذه الوسائل في الحد من الفساد وان تذليل عقبات كشف ومعاقبة المتورطين بقضايا الفساد مما علت مراتبهم دليل على فعالية المكافحة.

9. بينت الدراسة بأن أبراز الوازع الديني ونشر تعاليم الدين وتعيين قيادات تتسم بالنزهة والقدوة الحسنة وان يكون القضاء نزيها ومستقلا والالتزام بمبدأ الجدارة والكفاءة في التعيين من الوسائل المهمة في الحد من الفساد.

ب. التوصيات:

1. العمل على وضع إستراتيجية متكاملة تشمل على معالجة مسببات الفساد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والشخصية بما يحقق تجفيف منابع الفساد.

2. وضع تشريع تتم صياغته بإحكام وبما يضمن تلافي الثغرات التي ينفذ منها الفاسدين وتشديد العقوبات وانه لا أحد فوق المساءلة مما علت مراتبهم. .

3. نشر الوعي امن خلال وسائل الاعلام المختلفة وعقد الندوات للموظفين ين وتعريفهم بآثار الفساد المختلفة.

4. وضع حوافز تشجيعه تساهم في الحد من الفساد واعتماد مبدأ الجدارة والنزاهة في اختيار الموظفين وخاصة أصحاب المراكز القيادية لإعطاء القدوة الحسنة لدى مرؤوسيهم.

5. تعزيز عامل الثقة والاهتمام بعدالة توزيع الحقوق والمكتسبات بين الأفراد والجماعات للحد من الضغوطات الاجتماعية.

6. العمل على تبسيط الإجراءات والتعامل بشفافية وبما يتفق بمعايير الحكم الرشيد.

7. تشجيع الصحافة الحرة في كشف الفساد وتعقبه والكشف عن مرتكبيه واستخدام مصادر المعلومات الصحيحة والدقيقة بعيدا عن اغتيال الشخصية.

8. تعزيز دور القضاء والمحافظة على استقلاليته ونزاهته وعدم خضوعه للضغوطات.

المراجع

المراجع باللغة العربية

– احمد عبد الحليم، الفساد الإداري الدوافع والاسباب، مجلة البحوث التجارية، المجلد الاول، 2004.

– آدم معابرة. مفهوم الفساد ومعاييره، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد 2، 2005.

– المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، السنة 12، العدد 266، ابريل 2001م.

– المعجم الوسيط، المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، ط 2، 1973 .

– انعام الشهابي، محمد داغر، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 2، عمان، 2000.

– رفعت الفاعوري، الواسطة في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية للإدارة الوسطى، منشورات جامعة اليرموك، 1997.

– روبرت كليتجارد، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، التمويل والتنمية، البنك الدولي، مجلد 35، عدد1، مارس، 1998.

– زياد عربية، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، دراسات اقتصادية، مجلة الأمن والقانون، السنة العاشرة، العدد الأول،2002.

– طارق السالوس، "التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، القاهرة، العدد الثامن، 2003.

– عاصم الأعرجي، الفسد الإداري وعلاقته بالغش خلال سني الدراسة، منظر ميداني، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، المجلد 4، العدد 4، 2003.

– عبد الرحمن الهيجان، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 12، العدد 23، محرم، 1418هـ.

– عبد اللطيف فخري، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد التاسع والعشرون، 2006.

– عبد الله بن حاسن،"الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه "، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005.

– علي عبد القادر، "مؤشرات قياس الفساد الإداري"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي، الكويت، العدد70، السنة السابعة، 2008.

– لوي العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009

– مصطفى كامل السيد، صلاح زرنوقة (محرر)، الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1999.

–بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة

المراجع باللغة الانجليزية

- Amimuzzaman, S.M , Accountability and Promotion of Ethics and Standards of Behavior of Public Bureaucracy in Bangladesh", Asian Review of Public Administration, Vol.8, No.1, PP13-27.

- Goudie, A.W. and D. Stange, "Corruption: The Issues", OECD Development Center Technical Papers No 122, paris: OECD.

- Little, W., 1996, “Corruption and Democracy in Latin America,” IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 64-70.

- Prateek Goortha, "Corruption Theory and Evidence through Economics in Transition", International Journal of Social Economics, Vol.27, No. 12, 2000, PP-1180-1204.

- Shang-Jin Wei, "Corruption in Economic Development", Harvard University and National Bureau of Economic Research, held in Bangkok, June 29-July 1, 1998, Web page: http://www.nber.org/~wei

- Transparency International, Berlin,2004. http:// www.transparency.org

- Vito Tanzi and Hamid Davoodi, Corruption Public Investment and Growth, IMF Working Paper No.139 Washington D.C, October 1997.

- Ades, A. and R. Di Tella, “The Causes and Consequences of Corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution” IDS Bulletin, Vol.27, No.2, 1996, PP.6-11.
- Faltters, Frank & Macleod, W. B entley,Admin istrative Corruption and taxation, International Tax and Public Finance, Volume 2, No 3, 2004.
- Huntington, S.P. Modernization and Corrupion, In Heidenheimer, A.J., Political Corruption, Reading In Comparative Analysis, Holt, Rinehart, N.Y,.1997,p.450.
- Mitra, c., The corrupt Society, Indian Journal of Public Administration, 17, 1, 2000.
- Ouma, "Corruption in Public Policy and Its Impact on Development: The Case of Uganda since 1979", Public Administration and Development, Vol.11, No.5, 1991.
- Paolo Mauro, The Effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure: Across-Countrysis, In corruption the Global Economy, 2000.
- Sekaran, Uma, Research Methods for Business: a Skill- Building Approach, John Wiley and Sons, Inc, 1992.
- Telman R., Emergene of Bank Market Buseaucracy, admioistration Development Of Corruption in New States Public Administration Review, Sep.1986.
- World Bank development report, Oxford university press Washington D.C, 1997,p.102.
- World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University.
- Wraith, R., and Simpkins, E.,Corruption In DereLoping Countries, New York, Noton,1994.